يستحيل وجوده مع انتفائه في الوجهية والمتوقف على المتوقف على الشيء متوقف
على ذلك الشيء، وإلى هذا المعنى أشار الشيخ في كبراه بقوله ويصح إثبات هذا العقد
وهو الوحدانية بالدليل السمعي ومنعه بعض المحققين وهو الرازي ثم أشار إلى تقويه
الدليل النقلي لضعفه من كونه لا يفيد إلا مجرد الظن فلا بد من الاعتضاد بالدليل العقلي فقال
وأيضا لو لم يتصف بها أي لو لم يتصف بأضدادها وأضدادها نقائص والنقص
على الله تعالى محال **فقوله** وأيضا معناه رجوعا وهو منصوب على أنه مفعول
مطلق وقوله لو لم يتصف بها أي بكل واحد من هذه الصفات الثلاث وقوله أي لم يتصف
بأضدادها هاهنا أشار إلى الفاعلية وهي المقابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده
وقوله وأضدادها نقائص يعني أضداد الصفات المذكورة ونقائص جمع نقيصة وهي
الخصلة الدنية والنقص أي ذا النقص أي ذا الرذيلة لا يجوز نسبته إلى الموصوف بأوصاف
الكمال أي الشيء لا يكون ناقصا إلا بالنسبة لما هو أكمل منه من نوعه وهذا محال بالنسبة
إلى أوصاف الله وإذ لا نوع له ولا جنس وقوله والنقص على الله تعالى محال يعني با
عتبار ما يلزم عليه من أن يكون بعض مخلوقاته أكمل من خالقه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
لسلامة كثير من المخلوقات من تلك النقائص والمخلوق يستحيل أن يكون أكمل من خالقه
قال المصنف رحمه الله وهذا الدليل وإن كان لا يسلم من الاعتراض فذكره على سبيل التبعية
والتقوية لما هو مستقل بنفسه ولا يرد عليه شيء وهو الدليل النقلي حسن وقد لوحظ
إلى ذلك بتأخره في الفصل وبالله تعالى التوفيق خاتمة وفيها فائدة الدليل من أن
الدليل النقلي لا يستقل بنفسه ولا يفيد اليقين إلا إذا سلم من الاحتمالات العشرة المقررة
لدى أرباب الأصول وهي الاشتراك والنقل والمجاز والإضمار والتخصيص والنسخ
والتقديم والتأخير والمعارض العقلي وتغير الإعراب والتصريف والدليل المذكور

الاحتمالات العشرة

هنا لم يعلم عنه فإنه في خلود الجن على أمر موقوف من الشيخ في الشيع بأن السمع والبصر نوعان
من العلم وكذا على قول الكعبي وأبي الحسن البصري وقدماء المعتزلة فإن الجميع يقول إنهما
مجاز عن العلم وعليه فكيف يكون مستقلا بنفسه ويفيد اليقين في العقائد الدينية فتأمل
ذلك وقد كثر نظمه في الاحتمالات العشرة في أبيات ليسهل حفظها فقلت
يا سائلا عن الدليل النقلي ۞ معناه فاعلم بخلاف العقلي ۞ دليل النقل يفيد القطعا
إن سلمت من عشرة فلتعلما ۞ تبيت اشتراك النقل كذا ۞ مجاز إضمار وتخصيص كذا
النسخ والتأخير والتقديم ۞ معارض العقل كذا التغيير ۞ إن كان إعرابا وتصريفا
وهي قد انتهت والترتيب يشهد ۞ والظن معه صح في المنقول ۞ والقطع بالعقل
كذا المعقول ۞ **ثم قال** رحمه الله تعالى ورضي عنه وأما الجائز في حقه تعالى ففعل الممكنات
أو تركها أي جائز في حقه تعالى فلأنه لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا أو استحال
عقلا لانقلب الممكن واجبا أو مستحيلا وذلك لا يعقل **شرع** رحمه الله في
الاستدلال على الواجبات والمستحيلات وأراد الآن أن يتكلم على القسم الثالث الذي هو الجائز
في حقه تعالى وهو فعل الممكنات أو تركها الذي ذكر الكلام عليه فيما سبق حيث
قال وأما الجائز في حقه تعالى ففعل كل ممكن أو تركه فقد يتوجه عليه
سؤال وهو قد قلت إن الجائز هو فعل الممكنات أو تركها فما الدليل على ذلك فأجاب
رضي الله عنه بقوله وأما برهان كون فعل الممكنات فكذا وشم رحمه الله في هذا
البرهان على أن الذي ليس بفعل بدليل عطفه على الفعل والعطف يؤذن
بالمغايرة والممكنات في كلامه جمع ممكن والمراد به الممكن في اصطلاح
المتكلمين المراد بالجائز المتقدم نعم بعده بقوله والجائز ما يصح في العقل وجوده
وعدمه وتقرير كلامه أن تقول لو وجب على الله فعل شيء من الممكنات عقلا أو من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)